متطلبات تطبيق حوكمة الشركات في البلاد العربية

عبدالحميد حميد محمد سيف

استاذ مساعد ورئيس قسم نظم المعلومات الادارية بكلية المجتمع – المعافر – تعز

تاريخ التسليم:٢٠١٧/٨/٧م تاريخ ا لقبول:٢٠١٧/٩/٢٤

الملخص :

هدفت الدراسة إلى معرفة اهم متطلبات تطبيق حوكمة الشركات في البلاد العربية، والمعوقات التي تحول دون التطبيق الفعلي لمبادئها والتعرف على أبرز التجارب العربية في مجال الحوكمة. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات التي أفضت إلى أن هناك توجه إيجابي لدى بعض الدول العربية لتبني موضوع حوكمة الشركات، وقناعة بأنها المخرج الفعال لضمان حقوق أصحاب المصالح جميعهم، وبرز ذلك من خلال إصدار بعض التشريعات والقوانين واللوائح، وتأسيس لجان خاصة بالحوكمة واستضافة مؤتمرات وندوات تعزز ثقافة الحوكمة.

بيد أن النتائج أظهرت سيطرة معظم حكومات الدول العربية على معظم الشركات التجارية والخدمية واحتكارها لاهم الانشطة الاقتصادية، وضعف البنية القانونية والتشريعية، والهيكلة التنظيمية المناسبة، وتدني الإرادة السياسية والاقتصادية للخروج برؤية عربية مشتركة.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز ثقافة الحوكمة وإيجاد رؤية موحدة لمفهوم حوكمة الشركات في الوطن العربي وتطوير وتحديث التشريعات والقوانين والأطر التنظيمية وتوحيدها بين كافة الدول بما يتواءم مع التشريعات والمعايير الدولية، وتوحيد وتحديث الأطر القانونية والتنظيمية وتأمين الشفافية والإفصاح ومكافحة الفساد، وقيام المجتمع الدولي بدوره في إشراك المؤسسات العربية في حوارات دولية من خلال المؤتمرات والندوات ومجموعات العمل الدولية، وإجراء البحوث والدراسات المشتركة وتطوير البنية المعلوماتية بين المؤسسات العربية ومساعدة بعض الدول في تجاوز مشاكلها، وضرورة إدراج

المؤسسات غير المالية ضمن دائرة الرعاية والاهتمام.

Abstract

The study aimed to find out the most important requirements of the application of corporate governance in the Arab countries, and constraints that prevent the effective application of its principles and to identify the most prominent Arab experiences in the field of governance. The study concluded a set of conclusions that led to that the trend is positive in some Arab countries to adopt the theme of corporate governance, and conviction as a director effective to ensure the rights of stakeholders. This emerged through the issuance of some legislation, laws and regulations, and the establishment of special committees governance and hosting conferences and seminars promote culture of governance. However, the results showed the control of most of the governments of Arab countries on most of the commercial and service companies. and its monopoly of the most important economic activities, and the weakness of the legal and legislative structure, appropriate organizational structure, and the low of the political and economic will in order to come out with a common Arab vision.The study recommended the need to promote a culture of governance and the creation of a unified vision of the concept of corporate governance in the Arab world and the development and modernization of legislation, laws and organizational frameworks and standardization among all countries in line with legislation and international standards, standardization and modernization of legal and organizational frameworks and to ensure transparency and disclosure and anti-corruption. The international community plays its role in the involvement of Arab institutions in the international dialogue through conferences, seminars and

international working groups, and the development of the informatics structure among Arab institutions and to assist some countries in overcoming their problems, and the need for inclusion of non-financial institutions within the circle of care and attention.

أولا: الإطار العام للدراسة

١. المقدمــة

ظهرت الحاجة إلى مفهوم حوكمة الشركات في العديد من الدول المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي حدثت في العديد من دول شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وروسيا، وإيطاليا، وكذلك ما شهده الاقتصاد الامريكي مؤخراً من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام ٢٠٠٢م عن طريق العديد من الشركات ولعلى أبرزها أزمة شركتي أنرون وورلدكوم.

ولقد دفع ذلك دول العالم إلى الاهتمام بمفهوم الحوكمة لتأثيرها الفاعلى في العديد من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والتي انصبت في مجملها لصالح الأفراد والمجتمعات وتأمين الأسواق العالمية وتحقيق تنمية شامله في كافة الدول المتقدمة منها والناشئة على حد سواء(١).

وحينما وقعت الأزمة المالية أدرك الجميع أن هناك اختراقات خطيرة أدت إلى هذه الكارثة، مما جعلى الكثيرين يعيدون النظر في طرائقهم ووسائلهم لسد هذه الفجوات. فإذا كان هذا هو حال الدول المتقدمة فإن الحال في الدول النامية سيكون أسوأ من ذلك، لا سيما وأن هذه الدول لا زالت بحاجة ماسة إلى تعميق مفهوم الحوكمة ووجوب تطبيقها.

وتعد الدول العربية من الدول التي لا زالت بحاجة إلى الكثير من الدراسة والبحث ومعرفة شاملة بمبادئ الحوكمة ومتطلبات تطبيقه ومدى الأهلية والاستعداد والحماس لتنفيذه في الشركات العامة والخاصة، وما قد يتطلبه ذلك من عمليات تغييرية في شتى المجالات (٢).

ومما لا شك فيه أن هناك مبادرات محدودة في بعض الدول العربية في هذا المجال، تمثل بعضها بتطبيق بعض الممارسات، وعقد مؤتمرات وندوات وتأسيس مراكز تهتم بهذا المجال، أو البدء بإعداد لوائح وإحداث بعض التغييرات المطلوبة، بيد أن ذلك يظل فعلاً متواضعاً بحاجة إلى مزيد من الدعم الكافي والدراسات الجادة لكافة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والظروف المحلية والوطنية والدولية.

وفي ضوء ذلك فإن الباحث يرى أن الأولوية في الوقت الحاضر ينبغي أن يركز على دراسة متطلبات تطبيق الحوكمة ومدى إمكانية تنفيذها قبل الشروع بتنفيذها في دول لا زالت تفتقر إلى أبسط مقومات الشفافية والإفصاح والعدالة السياسية والاقتصادية. بل ينبغي دراسة الاحتياجات وعوامل القوة والضعف والفرص التي يمكن استثمارها لتطبيق هذه الفلسفة الإدارية الرشيدة، وغاية ذلك الوصول إلى اهم العوامل التي تؤمن فعالية تطبيق الحوكمة في كافة البلاد العربية.

٢. مشكلة الدراسة

لا يزال مفهوم الحوكمة . رغم اهميته . بحاجة إلى جهود عملية كبيرة ودراسات علمية عديدة للخروج برؤية عربية جمعية تتشكل من خلالها ثقافة واعية عن الحوكمة ومبادئها ومتطلباتها، كخطوة متقدمة تساهم في إنجاح تطبيق الحوكمة في الشركات العربية، بكفاءة وفعالية. وهي الخطوة التي لا بد أن يبدأ بها قبل الشروع بتنفيذ الحوكمة. ومن هذا المنطلق، يتبين أن جوهر المشكلة يكمن في قلة المعرفة بالحوكمة ومتطلبات تطبيقها والمعوقات التي تحول دونها، وهي مشكلة البحث التي ينبغي التركيز عليها، ويمكن تحديدها بالأسئلة الآتية:

- ما هي متطلبات تطبيق الحوكمة في المؤسسات العربية التي تؤمن التنفيذ الفاعلى لها في ضوء أفضل الممارسات المتبعة وتوصيات المنظمات الدولية المتخصصة؟
- ما هي اهم معوقات تطبيق حوكمة الشركات في البلاد العربية ؟

- ما هي اهم التجارب العربية الناجحة التي يمكن الاستفادة منها في نشر ثقافة الحوكمة؟

٣- أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى:

- معرفة اهم متطلبات تطبيق حوكمة الشركات في البلاد العربية في ضوء المعايير الدولية.
- معرفة اهم معوقات تطبيق حوكمة الشركات العربية.
- معرفة اهم التجارب الناجحة في مجال حوكمة الشركات في البلاد العربية.
- معرفة مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها وخصائصها وأهميتها وفوائدها للمؤسسات.
- تقديم توصيات ومقترحات للمعنيين والمهتمين وأصحاب القرار . للاستفادة منها اثناء تطبيق الحوكمة في المؤسسات.

٤. أهمية الدراسة:

تبرز اهمية الدراسة في تناولها لموضوع جديد أضحى يحتل الصدارة والاهتمام من قبل المستثمرين والهيئات الرقابية العامة والخاصة، محلياً ودولياً، ومساراً استراتيجياً واصلاحياً، وتوجهاً سياسياً واقتصادياً عقدت لأجله كثير من المؤتمرات والندوات من أهمها المؤتمر الخامس بالقاهرة ٢٠٠٥م ومؤتمر متطلبات الجودة بشرم الشيخ عام ٢٠٠٧م، والمؤتمر الدولي بدمشق عام ٢٠٠٧م، والمؤتمر الدولي للحوكمة بالجزائر عام ٢٠٠٩م، وغيرها كثير، وأكدت جميعها على ضرورة تبني الحوكمة واستكمال توفير متطلباتها في مختلف المجالات.

٥. منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج العلمي المناسب لتحقيق أهداف البحث، حيث يتيح إمكانية الاستفادة من الأدبيات والدراسات المتعلقة بالحوكمة لسبر اغوارها والتعرف عليها وتحليلها وتفسيرها للافادة منها في تطبيق معايير حوكمة الشركات في البلاد العربية.

٦. حدود الدراسة:

تناولت هذه الدراسة متطلبات حوكمة الشركات في المؤسسات العربية، من خلال الحدود الموضوعية المحددة وهي على النحو الآتي :

- مفهوم الحوكمة واهميتها وأهدافها وخصائصها ومبادئها.
- متطلبات وخطوات تطبيق الحوكمة.
- معوقات تطبيق حوكمة الشركات في البلاد العربية.
- اهم التجارب العربية في مجال حوكمة الشركات.

ثانياً: الدراسات السابقة

يعد موضوع حوكمة الشركات من المفاهيم الحديثة في المجال الإداري، ورغم ذلك فهناك عدد من الدراسات التي تناولته بالبحث والدراسة ومعظمها قدمت كأوراق عمل في مؤتمرات مختلفة، وكان للدول العربية نصيب منها، ويمكن عرض تلك الدراسات على النحو الآتي:

قام ماجد شوقي (٣) عام ٢٠٠٣ م بدراسة خاصة بتطبيقات نظم الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وركزت على مدى تطبيق دول المنطقة لنظم الحوكمة، وانتهت الدراسة إلى وجود مشكلات واعتبارات معينة أمام تطبيق تلك النظم في دول المنطقة وتحتاج أن تؤخذ بعين الاعتبار بعض الأمور ومنها تكلفة تطبيق تلك المبادئ، ومشاكل الإفلاس واستراتيجيات الخروج من السوق، ومشاكل فصل الملكية عن الرقابة على العمل، ومشاكل تحديد مهام مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، وواقع وظيفة المحاسبة والمراجعة.

وفي دراسة قام بها مطر و نور(٤) (٢٠٠٧) لمعرفة مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحوكمة المؤسسية، واستنتجت الدراسة تفوق القطاع المصرفي على الصناعي في الدور الرقابي الذي يلعبه البنك المركزي في التحقق من توفر شروط الحوكمة المؤسسية في تلك المصارف، وحرص مجالس الإدارة في تلك المصارف على الالتزام بقواعد ومبادئ منظمة بازل، خصوصاً ما يتعلق . منها . بإدارة المخاطر.

وقام صالح حسين(٥) (٢٠٠٣ م) بدراسة في دولة البحرين وخلصت إلى وجود دلائل ومؤشرات على وجود هياكل للحوكمة في البحرين، ولكن لا تزال بحاجة إلى تطوير مستقبلي بما يمكن من تحسين أوضاع المنشآت مستقبلا مع التأكيد على ديناميكية معينة للتأثير إيجابياً على أنظمة الحوكمة في البحرين.

وقام عادل عبد الرحمن (٦) (٢٠٠٣م) بدراسة وتحليل مفهوم الحوكمة ومدى إمكانية تطبيقه في الشركات المصرية. حيث خلصت تلك الدراسة إلى وسائل لتفعيل دور كل من

المراجعة الخارجية والداخلية، وفصل مجلس الإدارة عن الإدارة التنفيذية، والاهتمام بالإفصاح والشفافية في القوائم المالية، وأن تطبيق هذا الأسلوب أو المفهوم في البيئة المصرية من شأنه أن يؤدي إلى تفعيل عملية الإشراف والرقابة والمتابعة على الشركات المساهمة وزيادة الشفافية في القوائم المالية وحماية المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى بالشركة.

وقامت مها محمود رمزي ريحاوي (٧) (٢٠٠٨م) بدراسة هدفت إلى بيان القواعد والقوانين والمعايير المنظمة لحوكمة الشركات في سلطنة عمان، ومدى توافقها مع مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وخلصت الدراسة إلى أن سوق المال في السلطنة قد شهد تطورًا ملحوظًا في مجال إرساء قواعد حوكمة الشركات، كما أظهرت متانة الإطار القانوني والمؤسسي لحوكمة الشركات في السلطنة، والتزام الشركات بالمبادئ والإجراءات التي تصدرها الهيئة العامة لسوق المال .

وقام فريد كورتل (٨) (٢٠٠٨م) بدراسة هدفت إلى تعريف حوكمة المؤسسات وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، وانتهت الدراسة إلى نتائج كثيرة ومنها: وجوب الأخذ بالحوكمة كمنهج أساسي لتحقيق استدامة الأنشطة الاقتصادية وبالتالي التركيز على متطلباتها من رقابة ومحاسبة ومراجعة لتحقيق ذلك؛ ومحاربة الفساد الإداري، واتخاذ خطوات جادة نحو بناء المؤسسات المستدامة وضرورة العمل على تكوين المستخدمين والمدراء في مجال الحوكمة.

وقام كل من (Rob Bauer , Nadja Gunsterb &Roger Otten)(٩) عام ٢٠٠٣م بدراسة بعنوان "الدليل العملي على حوكمة الشركات في أوروبا"، وهدفت إلى بحث ما إذا كانت حوكمة الشركات الجيدة تؤدي إلى عائدات أعلى للأسهم، وبالتالي تعزز من قيمة الشركات في أوروبا، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين رتبة حوكمة الشركات وقيمة الشركات في أوروبا، وأثر حوكمة الشركات على قيمة الشركات في الاتحاد الأوربي أقوى منه في المملكة المتحدة، فالحوكمة الجيدة تعزز ثقة المستثمرين. كما أن الشركات جيدة الحوكمة تكون عملياتها أكثر كفاءة؛ مما يؤدي إلى تدفقات نقدية مستقبلية مرتفعة.

أما دراسة (Chi- Yun Hua, ٢٠٠٣)(١٠)، والتي هدفت إلى تقييم النموذج الأنجل . أمريكي لحوكمة الشركات، وقد توصلت الدراسة إلى أن هيكل مجلس الإدارة وهيكل الملكية يرتبط بمستوى مكافآت أعضاء المجلس. كما أشارت النتائج إلى أن صغر حجم مجلس الإدارة، وعدد أقل من المديرين الخارجيين، ومزيد من ملكية أعضاء مجلس الإدارة تجعلى هياكل حوكمة الشركات أفضل في شركات التكنولوجيا المتطورة .

وقامت ابتسام خضر عثمان زروق (١١) (٢٠٠٩ م) بدراسة هدفت إلى معرفة تطبيق حوكمة الشركات في السودان ودورها في الحفاظ على حقوق المساهمين، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق حوكمة الشركات تساعد في إنتاج تقارير مالية أكثر شفافية وتؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بالشركة، كما يساعد التطبيق على سرعة اكتشاف التلاعب والغش والفساد الإداري، والحفاظ على حقوق المساهمين، وأوصت بضرورة تقييم عملية الحوكمة في الشركات وضرورة تعريف كل العاملين بمفهوم الحوكمة.

من الدراسات السابقة يتضح أن كافة الدراسات الأجنبية منها والعربية ركزت بشكل رئيسي على معرفة مدى تطبيق الحوكمة في الشركات، وركزت جلها على المؤسسات المالية، بيد أن هذه الدراسات أغفلت نقطة جوهرية وهي دراسة متطلبات تطبيق حوكمة الشركات قبل البدء بدراسة أثر الحوكمة أو مدى تطبيقها في بيئة حديثة العهد بهذا المفهوم. ولذلك فقد ركزت هذه الدراسة على المتطلبات الرئيسية لتطبيق الحوكمة كون ذلك هام للغاية وأدعى لتنفيذ مبادئ الحوكمة بفاعليه ونجاح. فلا يمكن الخوض في تطبيق الحوكمة قبل دراسة البيئة المنظمية والتشريعية والقانونية والاجتماعية ومدى أهلية المؤسسات لتطبيق هذه الفلسفة، ودراسة التحديات التي تعيق تطبيقها في المؤسسات، وما الواجب تنفيذه عربيا للخروج برؤية مشتركة للحوكمة تؤمن التنفيذ السليم للمبادئ بما يتوافق مع المعايير الدولية.

ثالثاً/ مدخل مفاهيمي :

مفهوم الحوكمة: يجمع معظم المهتمين بموضوع الحوكمة على عدم وجود تعريف محدد لها. ويعد البعض مصطلح حوكمة الشركات هو تعريبا للمصطلح الانجليزي (Corporate Governance) أما الترجمة العلمية التي اتفق عليها، فهي: «أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة »(١٣). ولم يحظ مفهوم الحوكمة بتعريف جامع موحد، فالجميع يعرفها حسب طبيعة المنظمة وفلسفتها في التعاطي مع هذا المفهوم. ويمكن استعراض اهم التعاريف التي صدرت عن هذه المنظمات وذلك على النحو الآتي(١٤):

– عرفها البنك الدولي بأنها: الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية.

– عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بأنها: ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شئون المجتمع على كافة مستوياته.

– عرفتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC): هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها(١٥).

– وعرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): هي مجموعة من الإجراءات والعمليات التي يتم بموجبها إدارة المؤسسة والتحكم فيها لتحقيق أهدافها، وتتضمن توزيع الحقوق والمسئوليات بين الأطراف المختلفة لهذه المؤسسة وتحديد القواعد والإجراءات الخاصة بصنع القرار فيها.

– وعرفتها لجنة (Cadbury) الصادر عن سوق لندن للأوراق المالية: بأن الحوكمة هي مجموعة من أنظمة الرقابة المالية وغير المالية والتي عن طريقها يتم إدارة الشركة وتوجيهها والرقابة على شئونها.

وبناء على التعريفات السابقة فإن الباحث يرى بأن مفهوم حوكمة الشركات نظام رقابي متكامل على الأداء العام للمؤسسات بما في ذلك الأداء المالي والعملياتي، يؤمن قيمة مضافة لجميع أصحاب المصلحة ويحفظ حقوقهم ويحقق التنمية الشاملة في المجتمع.

مراحل تطور حوكمة الشركات :

لقد مر مفهوم الحوكمة . مثل بقية المفاهيم الإدارية الحديثة الأخرى . بمراحل عديدة حتى اضحى منهجية لها تأثيرها في مجال الإدارة العامة والخاصة. ومن اهم هذه المراحل:

– عام ١٩٣٢م يعد(Means&Berle) من أوائل من تناولا فصل الملكية عن الإدارة، واعتبرا آليات حوكمة الشركات كفيلة بسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين المديرين والملاك.

– عام ١٩٣٧م نشر (Ronald Coase) أول مقال يبين فيه طريقة التوفيق بين الملاك والمسيرين للشركة.

– عام ١٩٧٦م أشار كل من (Meckling & Jensen)، و (Oliver Williamson) في عام ١٩٧٩م إلى "مشكلة الوكالة" وإلى حتمية حدوث صراع في الشركة بسبب الفصل بين الملكية والإدارة وظهور نظرية الوكالة(١٦)، وضرورة تنظيم العلاقات بين الملاك والإدارة، من خلال تطبيق آليات الحوكمة وتحديد الصلاحيات، لضمان عدم التعارض بينهما(١٧).

– عام ١٩٩٣م قامت منظمة التجارة العالمية بوضع معايير ملزمة للشركات تؤمن النمو.

– عام ١٩٩٩م ظهر مصطلح الحوكمة وقيام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) بإصدار مبادئ حوكمة الشركات.

– عام ٢٠٠٢م أصدر قانون (Sarbanes-oxley) وتقرير (Robert Smith,2003) في بريطانيا حول مساعدة مجلس الإدارة في وضع الترتيبات الخاصة بلجنة المراجعة، وإصدار بورصة نيويورك قواعد لحوكمة الشركات.

– عام ٢٠٠٤م أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قائمة جديدة لمعايير حوكمة الشركات، مضيفة مؤشر (تأمين أسس فعالة لإطار الحوكمة في الشركات). وتوالت بعد ذلك انشطة تمثلت بظهور مراكز ومنظمات تعنى بحوكمة الشركات من اهمها: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE). المنتدى العالمي لحوكمة الشركات(GCGF) . الصندوق الوطني للديمقراطية (NED). مؤسسة التمويل الدولية (IFC). ومن اهم المؤسسات عربياً: مركز عمان لحوكمة الشركات، مركز المديرين في مصر ومركز حوكمة في الإمارات.

أهمية حوكمة الشركات:

تكمن اهمية الحوكمة في تأثيرها الإيجابي على الأداء العام للاقتصاد وللشركات العامة والخاصة من خلال (١٨):

– إرساء القيم الديمقراطية والعدل والمساءلة والمسئولية والشفافية في الشركات.

– تأمين نزاهة المعاملات، وتعزز سيادة القانون ضد الفساد؛ إذ تضع الحدود بين الحقوق الخاصة والمصالح العامة وتمنع إساءة استخدام السلطة.

– زيادة قيمة استثمارات حملة الأسهم إلى أقصى درجة ممكنة على المدى الطويل.

– تحسين أداء الشركات، وترشيد اتخاذ القرارات فيها من خلال إعداد حوافز وإجراءات تخدم مصالح حملة الأسهم وغيرهم على حدٍ سواء.

– تحقيق التنمية، لارتباطها مباشرة بزيادة الإنتاجية ودعم النمو على المدى الطويل.

أهداف حوكمة الشركات :

تهدف حوكمة الشركات إلى التنمية الشاملة من خلال تحقيق الأهداف الآتية(١٩):

– تدعيم إجراءات المحاسبة والتدقيق الداخلي للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.

– تطوير الإدارة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة في تبني استراتيجية سليمة.

– الرقابة والمتابعة على الأداء التشغيلي والاستراتيجي للشركة(٢٠).

– تحسين أداء الشركات وضمان حصولها على الأموال بتكلفة معقولة(٢١).

– الوصول إلى الاستقرار والمصداقية للقطاعات المالية على المستوى المحلي والدولي.

– تحقيق عملية اتصال وتواصل بين المجتمع الدولي والمشروعات والشركات والبنوك.

– تعميق ثقافة الالتزام بالمبادئ والمعايير المتفق عليها وخلق أنظمة الرقابة الذاتية ضمن إطار أخلاقي نابع من العمل وأخلاق المجتمع وآدابه ومبادئه.

– تأمين التناغم بين أهداف إدارة الشركة و أهداف المساهمين، وتعزيز ثقة المستثمرين بكفاءة النظام الذي يحمي حقوقهم بما فيهم صغار المساهمين(٢٢).

– فصل السلطة بين الإدارة التنفيذية التي تقوم بالأعمال اليومية للشركة ومجلس الإدارة.

– حماية حقوق الجميع وتحقيق الشفافية والعدالة والمساءلة أمام أصحاب الحقوق(٢٣).

مبادئ حوكمة الشركات:

مبادئ الحوكمة عبارة عن مجموعة من الاشتراطات العامة التي لابد من توافرها في السوق المالية. وقد أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ستة مبادئ رئيسية في عام ١٩٩٩م وتم تنقيحها في العام ٢٠٠٤م، والتي تعتبر المرجع الرئيسي لتحسين العديد من الممارسات المتعلقة بالحوكمة(٢٤).

أولًا: ضمان وجود أسس إطار فعال لحوكمة الشركات

على أي مؤسسة أو منظمة تريد أن تنتهج الحوكمة في بيئة الأعمال لديها، أن تمتلك بعض الأسس التنظيمية والقانونية التي تعتبر كقواعد لابد من التمسك بها في جميع تعاملاتها ولابد لها من توافر الحد اللازم من السياسات والتنظيمات التي تضمن سير العمل بكل كفاءة وفعالية. وينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسة حوكمة الشركات في إطار اختصاص تشريعي متوافقة مع أحكام القانون وذا شفافية وقابلة للتنفيذ، وتتحدد المسئوليات بين مختلف الجهات مع ضمان خدمة المصلحة العامة(٢٥).

ثانيًا: حقوق المساهمين

حينما يكون هناك إطارٌ تشريعيٌ للحوكمة في الشركات ينبغي أن يكون قادراً على حماية وتسهيل ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم كالحق في التقدم إلى مجلس ادارة الشركة لإدراج أي اقتراح في جدول أعمال الجمعية العامة والحق في الاطلاع على ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر والحق في الترشح لعضوية مجلس الإدارة والحق والمناقشة والاستيضاح من مجلس الإدارة ومراقب الحسابات وأن تتاح لهم فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين(٢٦).

ثالثًا: المعاملة المتساوية للمساهمين

ينبغي على إطار الحوكمة ضمان المعاملة العادلة لجميع حملة الأسهم بمن فيهم حملة الأسهم الذين ينتمون إلى الأقلية وحملة الأسهم الأجانب من خلال:

– إعطاء جميع حملة الأسهم داخل الفئه الواحدة نفس حقوق التصويت.

– الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت، والحصول على تعويض في حالة انتهاك حقوقهم.

– أن يكون للمساهمين نفس الفرص للحصول على المعلومات عن الشركة قبل قيامهم بالاستثمار وبعد قيامهم بالاستثمار.

– ألا تطرأ أية تغييرات على تلك الحقوق ما لم يكن حاملوا الأسهم قد حصلوا على الفرصة في اتخاذ القرارات المتصلة بمثل تلك التغييرات.

رابعًا: حقوق أصحاب المصالح

يجب الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح (الموظفين، الموردين الدائنين، المساهمين، المجتمع... الخ) كما يحددها القانون أو التي تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات على أسس ماليه سليمة(٢٧).

ولكي لا تتعارض مع مصلحة المساهمين يجب أن لا يحصل الأطراف ذات العلاقة أية ميزة من خلال تعامله في العقود والصفقات الاعتيادية وأن تتم العقود والصفقات عن طريق المناقصات العامة ويجب ابلاغ المساهمين بتفاصيل هذه المعاملات.

خامسًا: الإفصاح والشفافية

ينبغي أن تكفل الحوكمة تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة. وينبغي كذلك الإفصاح الكامل عن جميع القرارات التي لها تأثير على سعر الورقة المالية وحتى عن الأخطار التي تتعرض لها الشركة. كما يجب إعداد و مراجعة المعلومات بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية وطريق مراجع مستقل. ويعد وجود نظام إفصاح قوي تعزيز لمبدأ الشفافية الفعلية وتعزيز قدرة المساهمين على ممارسة حقوق ملكياتهم، وعلى العكس فإن الإفصاح الضعيف والممارسات غير الشفافة والسلوكيات غير الأخلاقية تسهم في فقدان نزاهة السوق والتأثير السلبي على الاقتصاد بشكل عام(٢٨).

سادسًا: مسئوليات مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة توجيه استراتيجية الشركة، ومتابعة اداء المديرين وتحقيق عائد مناسب للمساهمين علاوة على منع تعارض المصالح والموازنة بين المتطلبات التنافسية التي تجابهها الشركة، ورعاية مصالح مساهمي الشركة، والتأكد من أن جميع أنشطة الشركة تعمل طبقاً لمتطلبات القوانين السارية ومصالح أطراف التعامل مع الشركة. الاشراف على عملية الاختيار والتعيين والمراقبة وتقدير مكافآت الموظفين التنفيذيين(٢٩).

مراقبة المصاريف الرأسمالية الرئيسية وكذلك الاستثمارات الجديدة والاستثمارات ومراقبة سوء استخدام ممتلكات الشركة والتأكد من سلامة النظام المحاسبي والمالي للشركة بما فيها التدقيق المستقل وأنظمة الرقابة الداخلية خصوصاً أنظمة إدارة المخاطر والمراقبة المالية.

بناء على ما سبق، فإن هذه المبادئ الستة للحوكمة تعد بمثابة إرشادات تسهم في تحقيق الغاية التي وجدت لأجلها المؤسسات، وتظل بحاجة إلى المراجعات في وسط عالم متغير متعدد الثقافات، ودول لا تعيش نفس الظروف، فلا يمكن مثلاً، التعامل مع المؤسسات العربية بنفس الكيفية التي يتم التعامل بها مع المؤسسات الغربية التي ترسخت فيها مبادئ الحوكمة، كما أنها بحاجة قوية إلى إرادة داخلية للتغيير تبدأ بها المؤسسات من الداخل لمعرفة مدى مناسبتها للبيئة المنظمية العربية التي لا تزال بحاجة إلى كثير من التأهيل في كافة المجالات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فالمبادئ المذكورة ليست وصفات جاهزة للتشريع الوطني، لكنها تعد بمنزلة نقطة مرجعية تضم عددا من العناصر المشتركة في حدوث تغييرات كبيرة في الظروف واساساً لحوكمة الشركات(٣٠). وعلى هذا الأساس فقد فقهت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هذه العوامل كلها وهي تعكف حالياً لتطوير مبادئ الحوكمة الستة وتحديثها وتوسعتها لتبلغ اثني عشر مبدأً لحوكمة الشركات(٣١).

خصائص حوكمة الشركات:

من أجل تعزيز الحوكمة الرشيدة في الشركات وتقوية فرص نجاحها، هناك أعمدة وخصائص عدها كثير من الباحثين الأساس الذي ترتكز عليه مبادئ حوكمة الشركات، ويمكن استعراضها بإيجاز على النحو التالي(٣٢):

- الانضباط: أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل.
- المسؤولية: وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة.
- المساءلة: إمكانية تقييم و تقدير أعمال مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية.
- العدالة: احترام حقوق مختلف المجموعات وأصحاب المصلحة في المنشأة.
- المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى الشركة كعون اقتصادي جيد.

تطبيق الحوكمة في البلاد العربية:

إن ابلغ خطوة تجسد الاهتمام بالحوكمة هي الممارسة الفعلية والتطبيق الفاعلى لمبادئها وفقاً للمعايير الدولية، وهي ليست بالخطوة السهلة أو البسيطة، كونها ترتبط بكثير من العوامل المتداخلة والمعقدة، والتي قد تفرض في الغالب إجراء بعض التعديلات لسد فجوة التباين والاختلاف في الظروف، والوقوف على المتطلبات الحقيقية والمؤثرة لتطبيق مبادئ الحوكمة.

وبعد دراسات عديدة توصلت النتائج إلى أن تطبيق الحوكمة في البلاد العربية بحاجة إلى تحقيق مناخ سليم للحوكمة وضرورة إقامة بعض المؤسسات لدعم اقتصاد السوق، وإجراء إصلاحات مؤسسية هامة تؤمن متطلبات التطبيق السليم للحوكمة (٣٣). ويمكن عرض اهم متطلبات الحوكمة وركائزها وخطوات تطبيقها ومعوقات تطبيقها واهم التجارب في البلاد العربية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً / متطلبات تطبيق حوكمة الشركات:

متطلبات تطبيق الحوكمة عديدة وتختلف من بلد إلى آخر، وهناك شبه توافق على أن هناك متطلبات حقيقية لتطبيق الحوكمة في البيئة العربية، يمكن إبرازها على النحو الآتي:

- **حقوق الملكية وقانون العقود:**

إن أي نظام فعال خاص بحقوق الملكية لابد من أن يحدد من يملك ماذا؟ وكيف يمكن التصرف في الملكية؟، إذاً يجب حماية الملاك من نزع ملكيتهم دون أن يكون لذلك إجراءات معقدة. ويجب أن تحدد القوانين الشخصية القانونية للشركات وأن تسمح بإنشاء الشركات المساهمة ذات المسئولية المحدودة للملاك. ويجب أن تضمن القوانين قدسية العقود.

- نظم قضائية مستقلة وسيادة القانون

النظام القضائي القوى والمستقل الذى يتمتع بالشفافية هو أساس فرض القواعد وحل المنازعات. فيجب أن تقوم المحاكم بحل المنازعات بسرعة وبشكل ثابت ومنطقي وعادل. كما أن سيادة القانون تتطلب قيام الحكومات بخدمة الصالح العام لا المصالح الخاصة. وأن يمد القانون مظلة حمايته لتشمل كل المواطنين على حد سواء، وألا تكون الحكومة فوق القانون.

- **حرية الدخول إلى الأسواق :**

يجب أن تكون الأسواق مفتوحة وتسمح بالتنافس ودخول شركات جديدة ويجب إزالة كل العوائق التي تمنع ذلك بما فيها العوائق الإدارية والاحتكارات الحكومية. ويجب إصدار قوانين تمنع الاحتكار، وتنفيذ هذه القوانين. ويجب استبعاد أية معاملات تفضيلية سواء كانت في شكل دعم أو حصص أو إعفاءات ضريبية.

- إصلاح الإدارات الحكومية والهياكل التنظيمية

لابد أن يكون لدى موظفي الحكومة المعرفة والقدرة والنزاهة، وأن تكون للهيئات التنظيمية قواعد واضحة بشأن تضارب المصالح، وحدود صلاحياتها واضحة. ويجب تبسيط اللوائح باستبعاد القواعد القوانين المكررة والمتضاربة.

- **حرية تداول المعلومات:**

أن تتمتع سياسيات الحكومة بالوضوح والشفافية، وعدم حجب المعلومات الاقتصادية والحق في تداولها، وتمكين رجال الأعمال والإعلام والمجتمع المدني من التعبير عن آرائهم.

وبناء على ما سبق، فإن هناك إجماع دولي ومحلي يؤكد على اهمية هذه المتطلبات، وضرورة أن تكون خطوات ومراحل التطبيق سليمة، خاصة في الدول العربية ذات البيئة الناشئة.

ثانيا/ ركائز تطبيق حوكمة الشركات:

إن أي تطبيق للحوكمة ينبغي أن يستند على مدى كفاءة ركائز جوهرية تستند عليها الحوكمة، وهي كالآتي(٣٤).

أ/ كفاءة هيكل النظم الداخلية للشركات:

ويعني ذلك مدى استناد نظم وآليات العمل بالشركة إلى مبادئ ومعايير الحوكمة خاصة فيما يتعلق بإطار العلاقة بين الملكية والإدارة بالشركة وتوزيع وتفويض السلطات والمسؤوليات بالشركة وآلية اتخاذ القرارات وأسس الشفافية والإفصاح والحيادية، من خلال هذه المبادئ:

- تفعيل رقابة أصحاب المصلحة وتجنب السلطة المطلقة في الإدارة العليا في المنشأة.

تكوين متوازن لمجلس الإدارة وتعيين الإدارة التنفيذية المناسبة، والانتقال من الشكل القانوني العائلي إلى شكل الشركات المساهمة(٣٥).

وجود مجلس إدارة فاعلية وضمان فعالية الرقابة على الإدارة التنفيذية من قبله.

ضمان الكفاءة والالتزام، ورقابة المخاطر، وتواجد قوي للمراجعة(٣٦).

- **كفاءة هيكل النظام الاقتصادي:**

ويعني مدى ملاءمة هيكل النظام الاقتصادي لمتطلبات التطبيق، وتهيئة المناخ الملائم لتحقيق أهدافها في رفع كفاءة إدارة الشركات والمواءمة بين مصالح أطرافها. والتي من اهمها:

- الركائز التشريعية والإجرائية: وهي مدى كفاءة منظومة التشريعات والإجراءات المنظمة للنشاط الاقتصادي، وخاصة قوانين الشركات والاستثمار الأجنبي والضرائب والجمارك وبرامج الخصخصة والترخيص والمعايير المحاسبية المطبقة.. الخ.

الركائز المؤسسية والتنفيذية: ويقصد بها مدى توافر وكفاءة هيكل وآليات عمل الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المناط بها إدارة النشاط الاقتصادي.

- الركائز القضائية: وتعني وجود نظام قضائي متكامل الأركان، يتمتع بمرونة تستوعب كافة التطورات، ويعمل في إطار من الشفافية، ووفق آليات إجرائية مدعومة بمقومات الإجبار والسرعة في تنفيذ الأحكام القضائية(٣٧).
- التشاور الواسع وخلق الوعي العام:

ويعني توسعة دائرة المشاركة وإيجاد وعي عام بأهمية الحوكمة ودورها التنموي، وتوفير آلية فعالة للمشاركة الجماهيرية في عملية صنع القرار وتأمين وسائل اعلام مستقلة(٣٨).

ثالثًا/ خطوات تطبيق حوكمة الشركات:

تعد خطوات تطبيق حوكمة الشركات من أهم مقومات نجاح تنفيذ مبادئها الرئيسة، والتي تساهم . بشكل كبير . في إعداد استراتيجيات لحوكمة الشركات، وهي على النحو الآتي(٣٩):

- التقييم الأولي:
- تقييم فشل حوكمة الشركات، والتحديات التي تواجهها، والفرص المتاحة.
- مقارنه مستويات الحوكمة في البلد بالمعايير الدولية لأفضل الممارسات.
- مقارنه مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالواقع المحلى.
- الوصول إلى الجمهور وتثقيفه:
- تحديد أصحاب المصلحة.
- نشر الوعى بين القادة من رجال الأعمال، ومعدي السياسات، والمجتمع.
- خلق طلب أكبر للجمهور لتحقيق الإصلاح.

- إعداد آليات لحوكمة الشركات وإضفاء الطابع المؤسسي عليه:
- إعداد نظم لحوكمة الشركات وآليات للرقابة الداخلية.
- تشجيع حملة الأسهم على المشاركة الفعالة.
- تحسين الأطر التنظيمية ووسائل فرضها.
- خلق شبكات لحوكمة الشركات تضم الأجهزة التنظيمية، وقادة رجال الأعمال والمنظمات ومجموعات المجتمع المدني الأخرى.
- بناء القدرات والتمكين والمتابعة:
- تدريب المديرين وغيرهم من المسئولين عن الإدارة ومنحهم شهادات بذلك.
- إنشاء معهد للمديرين. وتدريب الوسطاء الماليين.
- إعداد نظام تصنيف لحوكمة الشركات ليستخدمه المستثمرون.
- التوسع في النظم القانونية والنظم المؤسسية وفرضها.

ورغم منطقية تسلسل هذه الخطوات فإن تحديد أولويات معينة لكل استراتيجية يتم حسب القطاع، وحسب البلد كون بداية الاصلاح تختلف من بلد لآخر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ولا بد من ومراعات الاحتياجات والظروف المحلية في كل دولة، فليس هناك نموذج معين للإصلاح يناسب الجميع، مهما كانت درجة تنوع النواحي العملية والفكرية في النموذج(٤٠). وأن تعكس الإرشادات الدولية واقع الدول سياسيا واقتصاديا واجتماعياً إذا ما أريد لها أن تحوز القبول والحماس لتنفيذها بفعالية(٤١).

ومن هذا المنطلق فإن تطبيق الحوكمة في المؤسسات العربية يستدعي توحد كافة الجهود الحكومية والخاصة، والإقليمية والدولية، لتأسيس وتوفير البنى الأساسية المؤثرة في إنجاح تطبيق الحوكمة، وضمان شمولها لكافة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية، والخروج برؤية مشتركة موحدة يتحمس لتنفيذها كافة المعنيين وعلى رأسها الحكومات كونها القادرة على تنفيذ السياسات وإحداث التغيير المناسب سياسيا وتشريعيا واقتصاديا وبما يؤمن التطبيق الفاعل لمبادئ الحوكمة على مستوى الوطن والعربي وفقاً للمعايير الدولية.

خامسًا/ معوقات تطبيق حوكمة الشركات في البلاد العربية:

من خلال نتائج الدراسات والبحوث وتوصيات المؤتمرات والندوات التي عقدت في الدول العربية يخصوص الحوكمة برزت معوقات كثيرة من اهمها:

- غياب البنية القانونية والتشريعية، والأطر التنظيمية المناسبة وغياب القضاء المستقل.
- ضعف الإرادة السياسية والاقتصادية لتبني رؤية عربية مشتركة لحوكمة الشركات.
- احتكار الدول لمعظم الأنشطة الاقتصادية، وفرض شراكات مع القطاع الخاص، مع لجوء بعضهم لإشراك نافذين في الدولة لضمان تسهيلات معينة.
- ضعف الشفافية والإفصاح وانتشار الفساد المالي في معظم القطاعات الاقتصادية.
- عدم إشراك المساهمين في اتخاذ القرارات الهامة، وضعف آليات اختيار أعضاء مجالس الإدارة أو تفعيل عمل اللجان المنبثقة عنه.
- ضعف برامج التوعية بمبادئ الحوكمة وقلة الكادر المتخصص الذي يؤمن تطبيقها.
- غياب المراجعة الداخلية والخارجية والافتقار إلى الصلاحيات المناسبة لأداء أعمالها.

–تدني مستوى التزام غالبية الشركات بالمعايير لضعف الإطار القانوني والرقابي.

– ضعف ترسيخ مفهوم الحوكمة وآليات الرقابة الداخلية عليها في الشركات.

-عدم وضوح أدوار جميع الجهات المرتبطة بالشركة بما في ذلك الجمعية العمومية ومجلس الإدارة ومدقق الحسابات والجهات الرقابية والإدارة التنفيذية والمساهمون.

– ضعف البنية التحتية المتطورة لتقنية المعلومات كمتطلب رئيسي للحوكمة.

-وجود مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية مزمنة في معظم الدول العربية.

-غياب دور الجامعات ومراكز البحوث في تعميق مفهوم حوكمة الشركات.

– غياب التكامل الاقتصادي والاستثمار البيني بين الدول العربية وضعف البيئة المشجعة والإرادة العربية الموحدة لإحداث انفراج في هذه الظاهرة الخطيرة .

سادسًا/ تجارب حوكمة الشركات في بعض الدول العربية:

لقد حظي موضوع حوكمة الشركات في بعض الدول العربية باهتمام نسبي خلال الأعوام الماضية إيماناً بدورها في رفع مستوى القدرة التنافسية و جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار، وأنها صارت شرطاً لدى المستثمرين كونها توفر بيئة آمنة لممتلكاتهم، ولذلك فقد شرعت بعض الدول بتنفيذ إجراءات وتغييرات كخطوة نحو الحوكمة، ويمكن استعراض تجارب بعض الدول العربية وذلك على النحو الآتي:

التجربة المصرية:

تعد مصر من أوائل الدول في منطقة الشرق الأوسط . المهتمة بتطبيق مبادئ الحوكمة (٤٢). حيث بدأت بخطوات نحو تطبيق الحوكمة. ويمكن إبراز ذلك كما يلي:

- في عام ٢٠٠١م تزايد الاهتمام بقواعد وتطبيقات حوكمة الشركات، وإصدار عدد من القوانين واللوائح التنفيذية وتعديلاتها، وحازت عدد من التطبيقات على تقييم مرتفع.
- في عام ٢٠٠٢: تم الانتهاء من تقييم مدى مراعاة معايير الحوكمة في مجال المحاسبة والمراجعة، كبرنامج مشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد(٤٣).
- في عام ٢٠٠٣م شهدت مصر تطورًا ملحوظًا في مجال إرساء قواعد حوكمة الشركات، وارتفاع في المعايير التي تطبق تمامًا أو بدرجة كبيرة مع المعايير الدولية لحوكمة الشركات من (٤٠) إلى (٤٥) معيار، بينما انخفض عدد المعايير التي لا تتم مراعاتها في مصر من (٨) إلى (٣) معايير فقط(٤٤).
- في عام ٢٠٠٤م تم الانتهاء من تقييم معايير الحوكمة، وتأكيده على توحيد التقارير المالية وتفعيل دور هيئة سوق المال ولجان المراجعة وقنوات نشر المعلومات(٤٥).
- في عام ٢٠٠٥م تم إصدار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات.
- في عام ٢٠٠٦م أصدرت الهيئة العامة لسوق المال المصرية بيانًا تعهدت فيه بالالتزام بمبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن وزارة الاستثمار في أكتوبر ٢٠٠٥.

تجربة البحرين:

تعتبر البحرين دولة رائدة في مجال حوكمة الشركات، ولاعباً رئيسياً في نشر أفضل الممارسات في جميع أنحاء المنطقة(٤٦). ويمكن عرض التجربة البحرينية في النقاط الآتية(٤٧):

- أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية الذي صدر بيوم ٢٦ سبتمبر٢٠٠٧ أن البحرين تأتي في طليعة الدول العربية في ما يخص التسيير الراشد فقد احتلت المرتبة (٤٦).
- تعد القوانين الحالية في البحرين ، أكثر تطورا وأفضل تنفيذا عما هي عليه في الدول الأخرى بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(٤٨).
- قامت وزارة التجارة بالبحرين بإنشاء لجنة قيادية من مختلف الشخصيات ضمت ممثلين للقطاع الخاص والحكومة لتقديم الإرشاد عن كيفية تنمية ثقافة الحوكمة.
- قامت مؤسسة النقد البحرينية أيضا بوضع معايير للإفصاح تم تنفيذها في ٢٠٠٤م.
- إصدار مسودة الإرشادات الخاصة بمتطلبات معايير الرقابة العالمية.
- تعيين منشأة مستقلة لعمل مسح شامل عن حوكمة الشركات في البحرين.

التجربة الأردنية:

حوكمة الشركات في الأردن متواجدة في العديد من القوانين ومن اهمها قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته وقانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢ وقانون البنوك رقم(٢٨) لسنة ٢٠٠٠ وقانون تنظيم مهنة

المحاسبة القانونية رقم (٧٣) لسنة٢٠٠٣ وغيرها من القوانين والأنظمة. وهناك قانون يكفل الحقوق الأساسية لحملة الأسهم كالمشاركة في توزيع الأرباح والتصويت في الجمعيات العمومية والاطلاع على المعلومات الخاصة بالشركة. كما أن معايير المحاسبة و التدقيق تتفق إجمالا والمعايير الدولية(٤٩).

التجربة السعودية:

لقد تزايد اهتمام المملكة العربية السعودية بالحوكمة بعد تأسيس السوق المالية، وفي عام ٢٠٠٣م شهدت المملكة بعض أنظمة الرقابة الداخلية ولائحة الشركات والمراجعة الداخلية. وتم تأسيس هيئة السوق المالية بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٠) في ٢٠٠٣/٧/٣١م (٢٦)، وفي عام ٢٠٠٦م أصدرت هيئة سوق المال لائحة حوكمة الشركات، ثم صدر قرار هيئة السوق المالية بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٢ بإنفاذ اللائحة بشكلها النهائي.

ويمكن تلخيص التجربة السعودية بأنها تمثلت بتطبيق بعض آليات حوكمة الشركات والتي شملت بعض الانظمة والقوانين واللوائح ومنها: النظام التجاري ونظام الشركات السعودي ونظام المحاسبين القانونيين والمعايير المهنية ولائحة الحوكمة والمراجعة الداخلية(٥٠).

التجربة اللبنانية:

أنشئت في لبنان جمعية وطنية تهتم بالحوكمة والتسيير الراشد وهي الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية. وتقوم خطة عمل اللجنة اللبنانية لحوكمة الشركات، على قواعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تتناول الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين، ودور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات، والإفصاح والشفافية، ومسؤوليات مجلس الإدارة(٥١).

التجربة المغربية:

احتلت المغرب المرتبة (٧٦) حسب تقرير المنظمة العالمية للشفافية وأشار تقرير المنظمة الذي صدر في يوم ٢٦ سبتمبر٢٠٠٧م على أن المغرب تعمل على ترسيخ أنظمة حوكمة الشركات ضمن طرقها التسييرية. كما أدخلت المغرب ضمن التكوين الجامعي مادة إلى منهج الدراسات العليا في جامعة الملك حسين الثاني عن حوكمة الشركات، وتتضمن الموضوعات الواردة في البرنامج، حقوق الملكية، والإدارة، ودور الجهات التنظيمية في حوكمة الشركات، ودور البنوك في حوكمة الشركات، واللوائح والتنظيمات.

التجربة الإماراتية:

تولي الإمارات اهتماما كبيراً بحوكمة الشركات ويمكن تلخيص اهم جهودها كالتالي:

- إنشاء معهد حوكمة الشركات في عام ٢٠٠٦م بهدف تطوير حوكمة الشركات.
- إصدار تقارير وطنية التنمية المستدامة وحوكمة الشركات والأهداف التنموية للألفية.
- إصدار مجموعة من ١٤ قانوناً، وتغطي هذه القوانين الجديدة الاستثمارات الأجنبية، والصناعات، والملكية الفكرية، والمنافسة، والتحكيم، وحوكمة الشركات.
- إعداد مشروع قانون اتحادي جديد للاستثمار الأجنبي وآخر للمنافسة وجار تعديل قوانين الإفلاس ومكافحة الغش في المعاملات التجارية وحماية حقوق الملكية الفكرية.

التجربة العُمانية:

لقد بذلت سلطنة عمان جهوداً متواصلة من أجل الرقي بمجال حوكمة الشركات وتطويره، وقد تكللت تلك الجهود بالآتي(٥٢):

- تشكيل لجنة متخصصة بعمل حوكمة الشركات على مستوى السلطنة.
- أظهرت تقارير معهد حوكمة أن سلطنة عمان هي الأفضل خليجياً في تبني أفضل الممارسات الدولية في حوكمة الشركات، والأولى عربياً في إصدار ميثاق للحوكمة، ولديها أقوى إطار لحوكمة الشركات في المنطقة حيث تحقق متطلبات الحوكمة بنسبة ٧٠% من توجيهات معهد التمويل الدولي.
- إعداد مشروع ميثاق استرشادي للشركات العائلية وبما هو متبع عالميا.

- إنشاء معهد متخصص في تأهيل أعضاء مجالس إدارة الشركات والمديرين التنفيذيين ومنح شهادات لأفضل الشركات تطبيقاً للحوكمة.

التجربة اليمنية:

شهدت اليمن إصدار مجموعة قوانين جديدة وإجراءات يمكن اعتبارها مقدمات نحو تطبيق حوكمة الشركات ويمكن إبرازها كما يلي:

- إصدار القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٠ بشأن مكافحة غسيل الأموال والموافقة على الاتفاقية الدولية لهذا الشأن، وقانون رقم (١٥) لعام ٢٠١٠م، لتعديل المنظومة التشريعية المتعلقة بالاستثمار والتجارة وتنسجم مع قوانين دول مجلس التعاون الخليجي.
- تعديل قوانين الجمارك وضريبة الدخل وتنمية النشاط الصناعي والترويج.
- إصدار أول دليل لحوكمة الشركات واتخاذ إجراءات جديدة لتطوير الإدارة الحكومية ومبادرات الإدارة الرشيدة وإعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وإعداد وإصدار التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية الألفية ٢٠١٠م والاستعداد لإصدار تقارير وطنية حول التنافسية والتنمية البشرية (٥٣).

وبناء على ما سبق، يمكن القول بأن التجارب العربية الخاصة بالحوكمة تظل خطوات بطيئة في مسيرة طويلة ولا تزال بحاجة إلى جهود موحدة تتظافر فيها جهود الجهات الحكومية والقطاع الخاص العربي مدعوما بتكاتف دولي يسهم في عمليات البناء الحقيقي للحوكمة في المؤسسات العربية. فالتجارب العربية بمجملها اكتفت بتغيير أو إصدار بعض القوانين الخاصة بحوكمة الشركات وهو اختزال واجتزاء للمتطلبات الحقيقية والمؤثرة، وستظل كل تلك الممارسات عديمة الجدوى ما لم تتوفر إرادة موحدة لخلق بيئة سياسية واقتصادية مناسبة لتطبيق الحوكمة في المؤسسات العربية العامة والخاصة.

النتائج والتوصيات:

لقد اطلع الباحث على الأدب النظري لموضوع حوكمة الشركات، ودرس بعض البحوث الأكاديمية غطت معظم البلاد العربية كالسعودية وفلسطين وعمان والاردن وسوريا والسودان واليمن ومصر والإمارات وغيرها، وكذلك نتائج وتوصيات بعض المؤتمرات والندوات التي عقدت في بعض الدول، ونتائج دراسات وابحاث قام بها مركز المشروعات الدولية الخاصة ممثلا بفرع الشرق الاوسط وشمال افريقيا، ودراسات المنتدى العالمي للحوكمة، وكذلك تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لعام ٢٠١٠م، وبناء على دراسة وتحليل وتفسير كل هذه المعطيات، استخلص الباحث العديد من النتائج والتوصيات، يمكن عرضها على النحو التالي:

أولا: النتائج

- هناك توجه إيجابي لتطبيق حوكمة الشركات، وممارسات بسيطة لبعض آليات الحوكمة في بعض الدول العربية.
- قامت بعض الدول بإصدار تشريعات وقوانين ولوائح تحدد مسؤوليات مجلس الإدارة وتواكب متطلبات الحوكمة.
- هناك قناعة لدى المعنيين بأن تطبيق الحوكمة تنمي ثقة المساهمين وتحقق أداء تنافسياً أفضل للشركات.
- هناك التزام واضح بالمبادئ والإجراءات والقوانين التي تصدرها الهيئة العامة لسوق المال، في بعض الدول العربية.
- قيام بعض الدول العربية بتعديل بعض قوانينها، وتأسيس لجان خاصة بالحوكمة واستضافة مؤتمرات وندوات تعزز ثقافة الحوكمة.
- سيطرة معظم حكومات الدول العربية على معظم الشركات التجارية والخدمية واحتكارها لاهم الأنشطة الاقتصادية.
- ضعف الإرادة السياسية لتأسيس بيئة اقتصادية وقانونية وتنظيمية مناسبة.
- ضعف الاهتمام بمبدأي الشفافية والإفصاح في معظم القطاعات الاقتصادية.
- ضعف آليات الرقابة والتدقيق وفق الآليات والمعايير المعتبرة محليا ودوليا.

- استحواذ مجالس الإدارة على كافة الصلاحيات وغياب المشاركة الفاعلية لصغار المساهمين.

ثانياً: التوصيات

بناء على نتائج هذه الدراسة، يمكن إبراز اهم التوصيات وذلك على النحو التالي:

- إيجاد رؤية موحدة لحوكمة الشركات العامة والخاصة في الوطن العربي.
- ضرورة تطوير وتوحيد التشريعات والقوانين والنظم والقواعد واللوائح بما يتواءم مع المتطلبات الدولية للحوكمة.
- إيجاد شراكات لبناء اطر تنظيمية فاعلية للحوكمة بين جميع الجهات المعنية عربيا ودوليا.
- إيجاد آليات إدارية وقانونية لإشراك صغار المساهمين . خاصة الشركات العائلية . في القرارات المهمة التي تؤمن مصالحهم.
- الاستفادة من الخبرات الإقليمية والدولية في مجال حوكمة الشركات.
- قيام المجتمع الدولي بدور جاد يعزز الحوكمة في المؤسسات العربية عبر مجموعات العمل الدولية ومنظماتها المختلفة.
- دعم وتشجيع المؤسسات المالية الفاعلية التي تقدم فرصا مناسبة لتمويل الأعمال.
- منح جائزة وطنية للفائزين في مجال الحوكمة وفق معايير محددة وواضحة.
- الفصل بين الحكومة والإدارة حينما تكون الدولة هي المساهم الأكبر لحماية الحقوق.
- إجراء البحوث والدراسات المشتركة لتطوير الأساليب والإجراءات التي تيسر تطبيق مبادئ الحوكمة.
- سد الثغرات في قوانين الإفصاح، لإعطاء صورة أوضح عن ملكيات كبار الملاك في الشركات والتعاملات الداخلية والخارجية.
- تحفيز الجامعات والأكاديميات والمعاهد العربية لإدراج موضوع حوكمة الشركات ضمن المناهج الدراسية كما تم ذلك في المغرب حديثاً.
- إقامة مركز عربي للحوكمة، بما في ذلك مركزين لأعضاء مجالس الإدارة وآخر للمدراء لغرض تطوير مهاراتهم في مجال الحوكمة.
- تطوير البنية المعلوماتية بين المؤسسات العربية وتفعيل دورها من خلال نظم متكاملة ومشتركة تواكب متطلبات العصر وتحدياته.
- مساعدة بعض الدول لتجاوز مشاكلها واتخاذ قرار موحد يدفع نحو التعاون والتكامل العربي المشترك.
- العمل على توحيد وتحديث الأطر القانونية والتنظيمية التي توفر الحماية اللازمة للمستثمرين، وتشجع تدفق الاستثمارات البينية بين الدول العربية.
- إنشاء مؤسسات مالية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وفق إجراءات مالية واضحة وبسيطة.
- تبني سياسة موحدة للشفافية والإفصاح المالي والنقدي للأطراف المستفيدة من القوائم المالية وفق معايير محاسبة دولية.
- تشكيل مجموعة عمل مستقلة لحوكمة الشركات في كل دولة، تضم خبراء ومختصين وقطاع خاص، لمراقبة وتفعيل تطبيق الحوكمة.
- ضرورة إدراج المؤسسات غير المالية . بجانب المؤسسات المالية ضمن دائرة الاهتمام فيما يخص تطبيق الحوكمة.
- تفعيل الاجهزة الرقابية ومنحها الصلاحيات الكاملة للحد من الفساد الإداري في المؤسسات.
- دعم مشاريع التنمية المستدامة كطريق سليم للوصول إلى الاستقرار في كافة المجالات.
- أن تراعي الإرشادات والمعايير الدولية الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول.

المراجع

١. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨م ، ص ٧.

٢. محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص ١٤.

٣. ماجد شوقي ،الإفصاح والشفافية ودورهما، في دعم الرقابة والمساءلة في بالقصيم ، كلية الاقتصاد والإدارة، ١٨ ١٩/ ٨ / ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٤. محمد مطر وعبدالناصر نور، مدى التزام الشركات العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي، الجامعة الأردنية، المجلة الأردنية في ادارة الأعمال، مجلد رقم ٣، كانون الثاني ٢٠٠٧.

٥. صالح حسين، ممارسة وإدارة السلطة في منظمات الأعمال: التطورات العالمية والوضع القائم في المنظمات في مملكة البحرين: الندوة العاشرة لسبل تطوير المحاسبة، جامعة الملك سعود بالقصيم ، كلية الاقتصاد والإدارة، ١٨ – ١٩/ ٨ / ١٤٢٢هـ،٢٠٠٣م.

٦. عادل عبد الرحمن ، دراسة تحليلية وتطبيقية لمفهوم وإمكانية تطبيقه في الشركات العاملة في البيئة المصرية ، الدراسات والبحوث التجارية، المجلة العلمية لكلية التجارة ببنها، السنة الثالثة والعشرون، العدد الأول، ٢٠٠٣م.

٧. مها محمود رمزي ريحاوي، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات، حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٤– العدد الاول ، ٢٠٠٨م.

٨. فريد كورتل، حوكمة الشركات: منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد بجامعة دمشق، من ١٥–١٦ تشرين الأول ٢٠٠٨م.

9-Rob Bauer, Nadja Gunsterb & Roger Otten (2003), " Empirical Evidence on Corporate Governance in Europe " , Forthcoming in Journal of Asset Management.

10-Chi-Yun Hua (2003)," Corporate Governance and Board Effectivness ' , Journal of Banking & Finance .

١٢. ابتسام خضر عثمان زروق، دور الحوكمة في الحفاظ على حقوق المساهمين، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٩م.

١٣– اضاءات في الحوكمة، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، العدد الثالث، أكتوبر ٢٠١٠م.

١٤. جابر محمد محمد عبد الجواد، الآثار الاقتصادية الجزئية والكلية للحوكمة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، كلية التجارة – جامعة عين شمس ٢٠٠٤: ٢٧٠).

١٥. إضاءات في الحوكمة، مرجع سابق، ٢٠١٠م.

-Jensen and Meckling, "Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure", Journal of Financial Economics, 1976, vol 3

16-Jensen and Meckling, "Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure", Journal of Financial Economics, 1976, vol 3.

١٧. عائدة عثمان، مرجع سابق، ص ص ١٢٧ –١٢٨

١٨. نصائح إرشادية لتحقيق الإصلاح: حوكمة الشركات فى الأسواق الناشئة، دليل صادر عن مركز المشاريع الدولية الخاصة، اغسطس ٢٠٠٨م.

١٩. صفاء محمد سرور، دور المنهج الاسلامي في زيادة فاعلية حوكمة الشركات، ورقة عمل عن مقدمة للمؤتمر الخامس لحوكمة الشركات، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ٢٧٨– ٢٨٠.

٢٠. سميحة فوزي، تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، ورقة عمل رقم ٢، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، جامعة القاهرة، ابريل ٢٠٠٣م، ص٥

٢١. أمين السيد أحمد لطفي، حوكمة الشركات وفجوة توقعات المراجعة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، فرع بني سويف، جامعة القاهرة، السنة الثالثة عشر، العدد الأول، مايو ٢٠٠٣م،ص٧

٢٢. تركي الشمري، حوكمة الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي مجلة. المصارف الصادرة عن اتحاد مصارف الكويت، يناير٢٠٠٤م، ص ٢٦

٢٣. أحمد منير النجار، البعد المصرفي في حوكمة الشركات، اتحاد المصارف الكويتية، العدد ٤٠ ، مارس ٢٠٠٧

٢٤. مركز عمان لحوكمة الشركات، حوكمة الشركات، إتحاد الشركات الاستثمارية، مكتبة آفاق: سبتمبر ٢٠١١م، ص ص ٤٥ – ٤٩ .

٢٥. فكري عبد الغني محمد جودة، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لحنة بازل للرقابة المصرفية، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية ، غزة، ٢٠٠٨م، ص ٢٦.

٢٦. صالح بن ابراهيم الشعلان، مدى إمكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٨م، ص ٤١

٢٧. إمام حامد آل خليفة، صناديق الاستثمار ومفهوم الحوكمة، بحوث واوراق عمل، لمؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسوأق المال العربية، شرم الشيخ مصر ، ٢٠٠٧م ، ص ٩٨.

٢٨. فكري عبد الغني محمد جودة، مرجع سابق، ص ٣١.

٢٩. مركز المشروعات الدولية الخاصة، حوكمة الشركات: قضايا واتجاهات، صياغة جدول اقليمي لحوكمة الشركات، ديسمبر ٢٠٠٤م.

٣٠. مها محمود رمزي ريحاوي، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات، حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٤– العدد الاول ، ٢٠٠٨م ، ص ٢٧

٣١. مركز المشروعات الدولية الخاصة، مرجع سابق، ديسمبر ٢٠٠٤م.
٣٢. طارق عبد العال حماد: حوكمة الشركات، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، ٢٠٠٥، ص ٣.
٣٣. مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، نصائح إرشادية لتحقيق الاصلاح، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، أغسطس ٢٠٠٨م، ص ٧
٣٤. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، حوكمة الشركات: التعريف، المبادئ التجارية السعودية، ٢٠٠٧م، ص١١.
٣٥. محمد عمر باطويح: تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، مجلة الاقتصاد الكويتي، غرفة تجارة وصناعة الكويت،٢٠٠٩م.
٣٦. طارق عبدالعال حماد، حوكمة الشركات " المفاهيم- المبادئ- التجارب"، ٢٠٠٥م، ص ص ٢٨ – ٢٩.
٣٧. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض،مرجع سابق، ص ص ١١-١٢.
٣٨. محمد عمر باطويح: تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، مجلة الاقتصاد الكويتي، غرفة تجارة وصناعة الكويت، ٢٠٠٩م.
٣٩. مركز المشاريع الدولية الخاصة، مرجع سابق، ص ١٢.
٤٠. عدنان الكسار، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، نصائح إرشادية لتحقيق الاصلاح، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، أغسطس ٢٠٠٨م، ص ٧.
٤١. مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، نصائح إرشادية لتحقيق الاصلاح، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، أغسطس ٢٠٠٨م.
٤٢. السيد السريتي: حوكمة الشركات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورقة عمل مقدمه، المؤتمر الخامس حول حوكمة الشركات، الإسكندرية، ٢٠٠٥م، ص ٢٥٦.
٤٣. محمد العسيلي: تفعيل الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات من خلال استخدام قواعد القيد بالبورصات المالية – دراسة تطبيقية على بعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ورقة عمل مقدمه، المؤتمر الخامس حول حوكمة الشركات، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٦٩.
٤٤. سميحة، فوزي: تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، ورقة عمل رقم (٨٢) مقدمه المركز المصري للدراسات الاقتصادية بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠٠٣ ، ص ٣٢.
٤٥. محمد العسيلي:مرجع سابق، ٢٠٠٥م، ص ٧٥.
٤٦. عبد الله منصور راضي ، وكيل وزارة التجارة البحريني، مجلة حوكمة الشركات، مركز (CIPE) العدد السابع، سبتمبر ٢٠٠٤م.
٤٧. مركز المشروعات الدولية الخاصة، مجلة حوكمة الشركات: قضايا واتجاهات، العدد السابع، سبتمبر ٢٠٠٤م.
٤٨. ريما المصري، مجلة حوكمة الشركات: قضايا واتجاهات، مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد السابع، سبتمبر ٢٠٠٤م.
٤٩. عمر مشهور حديثة الجازي، حوكمة الشركات في الأردن، د.ت، ص ص ٤-٦.
٥٠. عيد بن حامد الشمري، حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية: الواقع والطموح، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد بجامعة دمشق، من ١٥-١٦ تشرين الأول ٢٠٠٨م، ص ص ٦- ٩.
٥١. فريد كورتل، حوكمة الشركات: منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد بجامعة دمشق، من ١٥-١٦ تشرين الأول ٢٠٠٨م، ص١١.
٥٢. سمة بنت مطير كامونا، شبكة عمان الالكترونية، http://www.isegs.com/forum/showthread.php?t=3624 27/4/2008.
٥٣. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، تقرير عام ٢٠١٠م، ص ص ٩٥ – ٩٧.